# مقدمة

أدعى حبيب سويدية، أنا ضابط سابق فى القوات الخاصة للجيش الجزائري، عمري واحد وثلاثون عاماً. ولدتُ عام 1969 في ولاية تُبسّة، على بعد حوالى 650 كم شرقي الجزائر، قرب الحدود التونسية، وكَوْني متطوعاً عام 1989 في صفوف الجيش الوطني الشعبي، لم يخطر لي أنني سأكون شاهداً مباشراً على المأساة التي أصابت بلدي.

يعرف المهتمون بالوضع الجزائري، حتى لو لم يعترفوا بذلك دوماً، حجم الفظائع المرتكَبة ضد الشعب، من قِبل الإرهابيين الإسلاميين وقوات الأمن. وإذا سُلّطت الأضواء الإعلامية، بحقّ، على جرائم الإرهابيين، وأُدينت بالإجماع، فقد قُلّل كثيراً من شأنِ جرائمِ الجانب الثاني (الجيش، الشرطة، الدرك، الميليشيا). لقد بقيَ المجتمع الدولي، عدا بعض المفكرين وبعض المسؤولين في منظماتٍ غير حكومية، صامتاً إزاء هذه الفظائع.

رأيتُ زملاءَ لي يُحرقون طفلاً في الخامسة عشرة من عمره، حياً. رأيتُ عسكريين يذبحون مدنيين وينسبون هذه الجرائم إلى الإرهابيين. رأيتُ عُقَداءَ يَقتلون أشخاصاً بدمٍ بارد، لمجرد الشُبهة. رأيتُ ضباطاً يعذِّبون إسلاميين حتى الموت. رأيتُ أشياء كثيرة جداً. لا أستطيع السكوت. وهذه أسباب كافية لتحطيم حاجز الصمت.

لماذا انتظرتُ إذن حتى اليوم كي أَشهَد؟ لأنني لم أستطع القيام

بهذا من قبل: سُجِنتُ بغير وجه حق أربع سنين (من 1995 حتى 1999)، فاضطررتُ مؤقتاً للصمت، ومنذ عام 1993 قلتُ لنفسي بأني لا بدّ أن أتكلم يوماً عن كواليس «الحرب الأهلية»، فهمتُ حقاً، ذاك العام، بأن هذه الحرب لم تكن مجرد صراع بين العسكريين الطيبين الذين جاؤوا لإنقاذ الديمقراطية، وبين الإرهابيين الإسلاميين الأشرار المصممين على تحطيمها. لو كان الأمر كذلك لما غادرتُ بلدي قط، ولحاربتُ الإرهابيين حتى آخرهم.

باستطاعتي اليوم الرد على تلك الأصوات التي ما زالت تعلو، في الجزائر وفي أماكن أخرى، لتبييض نظام الجنرالات. وإذا قررتُ، مع هذا الكتاب، أن أشهد، فذلك بالدرجة الأولى من أجل تحرير ضميري، لأني لا أريد بأي حال، أن أشعر بأني شريك في جرائم ضد الإنسانية. فلقد قامت بالفعل منذ عام 1992 سياسةُ تصفيةٍ للمعارضة الإسلامية دعا إليها الجنرالاتُ الجزائريون بالتواطؤ مع بعض «الشخصيات السياسية». يردد هؤلاء وأولئك في الكواليس بأن المرء «لا يستطيع مكافحة التيار الإسلامي مسلحاً بإعلانِ حقوق الإنسان». وهذا يلخّص تماماً عقلية «أصحاب القرار» الحقيقيين في الجزائر.

مع ذلك فليست مهمتي قطعاً في تبرئة الإرهابيين الإسلاميين من جرائمهم، ولا في تجريم مجموعِ الجيش الوطني الشعبي. أنا في موقع يمكّنني من معرفةِ أنّ الإسلاميين قد ارتكبوا الفظائع، وبالعكس أيضاً أنّ في جيشنا جنوداً، وصفَ ضباط، وضباطاً يتمتعون بسماتٍ خُلقية ومهنية عالية، وهذا النوع من العسكريين مهمَّشٌ للأسف، ويكاد لا يكون له أي سلطة قرار.

أعتقد أيضاً بأنّ تاريخ بلدي لا يحتاج مرة أخرى إلى تقنيع. هل يجب التّذكير بأنّ المصائب الحالية للجزائر تعود في قسمها الأعظم إلى عملية التنكّر هذه التي لحقت بالتاريخ غداة الاستقلال؟

اليوم يجب النظر إلى الحقيقة مواجهةً، يجب أن ننتهي من الأكاذيب إذا أردنا أن يعمّ بلدنا السلام.

قناعتي هي أنّ جيشاً يُفترض أنه «وطني وشعبي، حامي سلامة أرض الوطن واستمرارية مؤسسات الجمهورية» لا يحق له اللجوء إلى الإرهاب لمحاربة الإرهابيين. ليس هناك منطق ولا استراتيجية عسكرية يمكنها أن تبرر قيام الجيش باغتيال آلاف المواطنين بذريعة «استئصال الإرهاب». لاشيء، لاشيء مطلقاً يمكن أن يبرر الموت المجاني لعشرات آلاف المدنيين

«يجب ترهيب الإرهابيين» ذاك هو شعار السلطة. بهذه السياسة لم يفعل الجنرالاتُ شيئاً سوى أنهم حاربوا من حملَ السلاح، وأرهبوا أقساماً بكاملها من المجتمع. لأنّ هدفهم الحقيقي، وسأبيّنُ ذلك، ليس تصفية الإرهاب، على العكس تماماً، بل استئصال المعارضة الإسلامية المسماة بالراديكالية، التي لم تقبل التحالف معهم والتي تهدد سلطتهم.

يبدو الوضع لكثير من الجزائريين وكثير من المراقبين الأجانب، مشوشاً للغاية، هذا التشوش كان في الحقيقة مقصوداً ومخططاً له من قبل كبار أصحاب النياشين. منذ عام 1992 قاد الجنرالات «حرباً سرّية»: رجال مقاومة مزيفون، بثُّ سموم من كل نوع، اختراق الجماعات الإسلامية المسلحة والتلاعب بها. هذا الستار من الدخان مَكَّنَهُم من شَنِّ حربٍ وحشية على نحوٍ لا يُصدَّق دون أن يتعرضوا لعقاب. ما نجهله هو أنهم اعتمدوا فقط على بضعة آلافٍ من الرجال المسلحين: رجال الوحدات الخاصة من البوليس والدرك وخاصةً رجال الأمن العسكري و «القوات الخاصة» التي انتميتُ إليها في الجيش. نحن الذين وَقَعَ علينا عبء تنفيذ الجانب القذر من العمل، نحن الذين أجبَرَنا الجنرالاتُ على القيام بحربهم القذرة، وكل ذلك من أجل المال، لأن علينا ألاّ ننسى أنه منذ 1990 لم

تكفّ عشائرُ السلطة عن تنازُعِ مال النفط. فقد سمح مناخُ اختلال الأمن للمافيا السياسية العسكرية، بوضعِ يدِها بهدوء على الاقتصاد الجزائري، وسمح خاصةً باحتواء الغضب الاجتماعي. صحيح أنّ «التَّحوُّل الاقتصادي» سيُفقِر بالضرورة أقساماً كاملة من المجتمع، فأي شيء أفضل من دفقٍ في العنف لتمرير اللعبة؟ إنّ تعبير «حرب ضد المدنيين» هو الأصحّ في رأيي، لتلخيص المأساة الجزائرية، فالفقراء وحدهم في الحقيقية هم من دفعوا الثمن، ومن جميع وجهات النظر، أما مالكي السلطة الحقيقية وأقرباءهم وأسرهم، فلم يكن هناك ما يخشونه سواء من الإرهابيين أو من الفقر.

في يوم 7 نيسان 2000، بعد بضعة أيام من وصولي إلى فرنسا، بدأتُ أعمل للحصول على وضع لاجئ سياسي، لم يعد وارداً بالنسبة لي أن أعود إلى الجزائر، ففي أحسن الأحوال سوف أُسجَن، ولستُ مستعداً لإرضاء هذه الرغبة للجنرالات. بعد أول مقالٍ نُشر في الصحف يُعلن عن رغبتي في تقديم شهادتي(*)، حلّ ضباطٌ من مديرية الاستخبارات والأمن، ومديرية الأمن العسكري السابقة، في بيت عائلتي في تبسة، استجوَبوا أمي العجوز وأخوتي وجيراني وبعض أصدقائي، حتى أنهم قطعوا خط عائلتي الهاتفي فمنعوني من الاطمئنان على أهلي. هذا الأسلوب، المألوف، لا يدهشني كثيراً. ألم يقم الجيشُ باغتيالِ الآلافِ من أقرباءِ أشخاصٍ يُفترض أنهم إرهابيون؟ ألمْ يَتَّهِم العسكريين الذين جرؤوا على التصَدّي لِتعليماتِ الجنرالات غير الشرعية، بكلّ الشرور؟

في حزيران 2000 قررتُ وضع هذا الكتاب، وقت «زيارة الدولة» التي قام بها رئيسنا عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا. أثارت هذه الزيارةُ التي تناقلتْها وسائل الإعلام، حنقي. وجدتْ فرنسا الرسميةُ في بعض كلام بوتفليقة الرنّان، ذريعةً جديدة لنسيان خروق حقوق

(*) جان بيير توكوا، «أصبحنا متوحشين»، لوموند، 3 حزيران 2000.

الإنسان الخطيرة التي ارتكبتها السلطة الجزائرية، ومرة أخرى تغلبت المصالحُ السياسية الاقتصادية على ما تبقّى. و«ما تبقّى» هو الموت العنيف لـ 150000 شخص على الأقل واختفاء آلاف غيرهم، فضلاً عن عمليات التعذيب والإعدام التعسفي. من أجل هذا كله أردتُ تقديم شهادتي هنا.